هل يعقل أننا أكثر استهلاكا للمياه؟

عبدالرحمن الراشد

صدمني ما ورد في تقرير البيئة العالمية الرابع لأنه يزعم أن دول الخليج تستهلك من المياه ضعف أي بلد غني بالمياه. يقول إن «الخليجي يستهلك في اليوم ٧٥٠ لترا من المياه، مقابل ٣٦٠ لترا يوميا للفرد الأميركي، وهو ما يجعل الفرد الخليجي أعلى في استهلاك حول العالم».

قلت ربما هناك مبالغة، أو خطأ في تفسير الإحصائيات. استبعدت الخطأ لأن من وضع التقرير هم ٣٩٠ خبيرا، كلفتهم الأمم المتحدة بدراسة التأثيرات العالمية، ولم يعد بوسعنا إلا أن نقبل به. التقرير نشرته «الشرق الأوسط» في عدد الجمعة الماضي.

هنا لابد أن نسأل كيف لأفقر منطقة في المياه في العالم أن تهدر مياها أكثر في العالم من دول غنية بالبحيرات والأنهار والأمطار طوال العام؟ كيف يمكن أن يحدث هذا الإسراف وفي نفس الوقت نرى شحا، ففي جدة يقف آلاف الناس أمام سيارات صهاريج المياه من اجل الحصول على مياه للطبخ والشرب؟ أيضا، كيف لا نستخدم كل مصدر بديل أو مساعد. فنحن أمام بحيرة هائلة من مياه الصرف الصحي تتكون خارج الرياض، تمثل مياهها الآسنة موردا إضافيا لاستخدامات آدمية ومنزلية مختلفة لو صار لها مشروع للتنقية؟

خبراء الأمم المتحدة منذ فترة يطلقون التحذيرات من قدوم كارثة بيئية، بسبب سوء إدارتنا شأن مياهنا. نحن نعرض منطقتنا للخطر البيئي ليس بسبب حاجات أساسية مثل الشرب والطبخ، بل عن ترف مثل الزراعة، وغسل البيوت، والسيارات، والمسابح، وتسريبات الشبكة المائية القديمة.

ويمكن أن نلخص الأسباب، وأولها يكمن في المشهد العام. نحن نعيش في مناطق صحراوية جافة طاردة، كانت تؤوي ما لا يزيد على خمسة ملايين نسمة، واليوم فيها فوق الثلاثين مليون إنسان في مدن مكتظة بالبشر وفدوا من أنحاء العالم. والثاني في علاقة المال بالماء. فرخص سعر المياه يعدم حس المسؤولية عند الفرد، وهو رخص قد لا يستمتع به الفرد في أغنى بلدان العالم مائيا. والحل بسيط، بتسعير الماء وفق الحاجة، بحيث يدفع كل بيت ثمنا رخيصا جدا لما يكفيه لحاجاته الرئيسية كما هو قائم، وما تجاوزها يرفع ثمنه بشكل خرافي، حتى تجبره على الاقتصاد. والثالث رفع كلفة الزراعات، ولا أبالغ إذا قلت إلى درجة إلغاء الزراعة. فمعظمها يمكن الاستعاضة عنه بالاستيراد. والبديل هو بتشجيع الشركات الزراعية المحلية على عبور البحر الأحمر، وشراء وإدارة، مزارع ضخمة في الدول المجاورة مع تأمين ضمان حكومي لاستثماراتها.

وتشجيعا لها يمكن أن تعفي الحكومات الخليجية منتجاتها من الجمارك، فلا تصاب هذه الشركات ومساهموها بضرر كبير، ولا تستهلك مياه البلاد. كما ان تشجيع الشركات الزراعية الخليجية العملاقة على التوسع خارجيا سيدعم الزراعة في بلدان كالسودان وإثيوبيا والمغرب، ويعينها على تطوير صناعتها وخدماتها الغذائية، ويحقق التكامل الاقتصادي المأمول.

المهم أن نغلق الحنفية حتى لا نشرب كل مياه الأجيال المقبلة، الذين يواجهون محذور ثنائية نضوب النفط وعطش الصحراء.

عن / صحيفة (الشرق الأوسط)

في ندوة الهجرة من "منظور حقوق الإنسان"

الوفد البرلماني البحريني يشيد بالتجربة البحرينية في مجال حقوق الإنسان

جنيف / بنا :

أكد الوفد البرلماني البحريني المشارك في ندوة / الهجرة من منظور حقوق الإنسان / والتي ينظمها الاتحاد البرلماني الدولي في جنيف بسويسرا أهمية دور المجالس التشريعية والمجتمع الدولي في سن قوانين تحفظ حقوق الإنسان مع تشجيع الكفاءات والعقول والأيدي العاملة والخبرات البشرية في المجتمعات.

وأشاد رئيس الوفد البرلماني البحريني النائب الشيخ جاسم السعيدي بالتجربة البحرينية في مجال حقوق الإنسان وما تقوم به مملكة البحرين في تشريعات وممارسات تؤكد على المحافظة على تلك الحقوق.

ومن جانبها أوضحت دلال الزايد عضو الوفد البحريني المشارك أن قوانين وتشريعات العمل في مملكة البحرين تحفظ حقوق المهاجرين والأيدي العاملة وأن هناك جهات ومحاكم ولوائح وأنظمة تسهم في معالجة المشاكل والمواضيع في هذا الشأن.

من جانبه أكد جميل المتروك عضو الوفد البحريني المشارك أن لمملكة البحرين تجربة متميزة وطموح كبير في حقوق الإنسان وسن القوانين والتشريعات بفضل رؤية جلالة الملك المفدى وحكومته الرشيدة بجانب ما تقدمه السلطة التشريعية من مقترحات ورؤى في سن تشريعات وقوانين لحقوق الإنسان من منظور إنساني وحضاري فاعل.

كما أشار النائب محمد المزعل عضو الوفد المشارك أن حقوق الإنسان لها مكانة بارزة في أجندة السلطة التشريعية والبرلمان البحريني وهو حريص على التواصل مع منظمات المجتمع المدني ومتابعة ما يقع ويحصل من تفاعلات وقضايا في هذا الجانب سعيا لحلها ولسن قوانين وتشريعات تساهم في تعزيز حقوق الإنسان.

ومن المقرر أن يعود الوفد البرلماني البحريني المشارك إلى البلاد بعد ختام الندوة البرلمانية والتي شاركت فيها مملكة البحرين برئاسة النائب جاسم السعيدي وعضوية عضو مجلس الشورى دلال الزايد والعضو جميل المتروك والنائب محمد المزعل ورافق الوفد محمد القاسمي من الأمانة العامة لمجلس النواب.

بنك الخليج الأول يبرم اتفاقية مع رويال سكانديا لطرح منتجات استثمارية

ابوظبي / وام

أعلن بنك الخليج الأول إحدى المؤسسات المالية الرائدة في دولة الإمارات ومقره أبوظبي ابرام اتفاقية مع رويال سكانديا التابعة لـ"سكانديا انترناشيونال" شركة الاستثمارات الخارجية المملوكة لمجموعة "سكانديا" يقوم بموجبها ومن خلال خدمة "الأول للثراء" بتوفير اتفاقيات استثمار المدخرات الدورية المنتظمة واستثمار المبالغ المالية المحددة من رويال سكانديا.

يذكر أن بنك الخليج الأول كان قد أعلن عن طرح / الأول للثراء / لخدمة عملائه المواطنين والمقيمين من أصحاب الثروات وذوي الدخل المرتفع من خلال تقديم محفظة واسعة من المنتجات والخدمات الاستثمارية المصممة لتلبية احتياجاتهم النوعية إلى جانب مساعدتهم على إدارة ثرواتهم والتخطيط المالي المسبق.

وقال مفزل كجيجي رئيس إدارة الثروات الخاصة لدى بنك الخليج الأول ان /سكانديا/ تمنح العملاء القدرة على استثمار جانب من أموالهم بصفة منتظمة فيما يزيد عن ٢٠٠ صندوق استثمار مشترك تغطي أنواع متعددة من الأصول والموجودات علاوة على ذلك سيكون لديهم المرونة لتحويل استثماراتهم بين الصناديق المختلفة والمحافظة على توزان استثمارتهم بدون تكبد تكلفة إضافية.

من جانبه توقع أدريان سميث مدير التسويق الدولي في مجموعة /سكانديا انترناشيونال/ تحقيق نتائج ايجابية بعد ابرام هذه الاتفاقية التي تعتبر خطوة هامة نحو تطوير أعمال المجموعة في دولة الإمارات .

وتعتبر /رويال سكانديا/ ومقرها جزر / ايل أوف مان / ذراع الاستثمارات الخارجية لمجموعة /سكانديا المملكة المتحدة/ التابعة لمجموعة /سكانديا/ والمملوكة بدورها لمجموعة الخدمات المالية العالمية /أولد ميوتيوال/ المدرجة في سوق لندن للأوراق المالية وتعتبر من أكبر مائة شركة مدرجة في هذا السوق .

وتعد /سكانديا/ إحدى أكبر سبع شركات للاستثمارات المتبادلة في أوروبا بفضل ما تتمتع به من موارد وقاعدة مالية قوية .

محور أساسي في الاستثمار المحلي والأجنبي

دور الهيئة العامة للاستثمار.. في بناء الاقتصاد السعودي

الرياض / وكالات :

بناء على توصيات المجلس الاقتصادي المالي أنشأت الحكومة السعودية الهيئة العامة للاستثمار في أبريل ٢٠٠٠ و أعلن عن صدور نظام الاستثمار الأجنبي الجديد الذي يتيح للشركات الأجنبية إنشاء و امتلاك شركات في المملكة العربية السعودية في جميع مجالات الإنتاج و التصنيع والخدمات، و تهدف هذه التطورات التاريخية إلى تحرير الاقتصاد وتحسين المناخ الاقتصادي و تشجيع المستثمر الأجنبي و كفالة الحقوق و المزايا الاقتصادية لضمان زيادة النمو الاقتصادي في المملكة.

إنتهجت الهيئة العامة للاستثمار سياسة فعالة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي وتكريس الدعم المتواصل و تذليل كافة الصعوبات و المشاكل التي تواجه المؤسسات الأجنبية القائمة بالمملكة والمستثمرين الأجانب الجدد، حيث بلغ عددها حوالى ١،٥٣٥ شركة منها ١،٠٥٧ مملوكة كلياً لمستثمرين أجانب و٤٧٨ شركة مساهمة و مشاريع سعودية أجنبية مشتركة.

وصدرت الموافقة السامية بالمرسوم الملكي بتاريخ ٢٢مارس ٢٠٠٤ لخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز بتعيين معالي الأستاذ / عمرو بن عبد الله الدباغ محافظ و رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار خلفاً لمحافظ ورئيس مجلس الهيئة العامة للاستثمار السابق صاحب السمو الأمير عبدالله بن فيصل بن تركي الذي أرسى الدعائم لنجاح الهيئة العامة للاستثمار ونظام الاستثمار الأجنبي.

تكللت جهود الدولة بالنجاح حيث أسهمت الهيئة العامة للاستثمار بدور فعال ومميز في تحسين المناخ الاقتصادي وانتهجت العديد من السياسات والبرامج الطموحة التي ساهمت في اجتذاب الاستثمار الأجنبي إلى السوق السعودي المزدهر و الزاخر بفرص تحقيق الأرباح و المكاسب المالية في ظل الاستقرار الاقتصادي الذي تنعم به المملكة.

كما ساهمت سياسة الانفتاح الاقتصادي في تعزيز الاستثمارات الأجنبية و ازدهار الاقتصاد السعودي ونمو إجمالي الناتج المحلي بنسبة ٥،٣٪ في عام ٢٠٠٤ وتخفيض ديون الدولة والتضخم المالي، فضلاً عن العديد من المكاسب الأخرى المتمثلة في المعارف والخبرات الواسعة التي استقطبت من جميع أنحاء العالم والتي انعكست إيجابياً على رفع مستوى دخل الفرد وتحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع مع المحافظة على الإرث الحضاري والثقافي العربي الإسلامي.

تبوأت الهيئة العامة للاستثمار مكانة مميزة منذ إنشائها تحت قيادة وتوجيهات محافظ ورئيس إدارة الهيئة العامة للاستثمار السابق صاحب السمو الأمير عبدالله بن فيصل بن تركي وخلفه معالي الأستاذ / عمرو بن عبدالله الدباغ و بفضل دعمهما وتأييدهما لكل المشاريع الاستثمارية وسمعتها الطيبة أضحت محوراً أساسياً في كل الأمور التي تهم المستثمرين المحليين والأجانب إلى درجة فاقت توقعات كل المراقبين و المهتمين بقطاع الاستثمار باعتبارها الجهة والوسيط الرسمي الممثل للحكومة والقطاع العام والهيئات و الوكالات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية في تعاملها مع الشركات والمؤسسات الأجنبية الذائعة الصيت.

و في إطار الجهود التي تبذلها الهيئة العامة للاستثمار لتشجيع وتحفيز المستثمرين ورجال الأعمال السعوديين فقد اعتمدت الهيئة العديد من الجوائز الاستثمارية التي تمنح تعبيراً عن دعمها وتقديرها للمشروعات الاستثمارية المتميزة، وعلى سبيل المثال، فقد منحت الهيئة البنك السعودي البريطاني جائزة "أفضل بنك"وجائزة "أفضل دار للأسهم العادية "في الاحتفال السنوي للجوائز التقديرية الذي أقامته مجلة أسواق المال الأوربية في لندن.

صندوق التنمية الصناعية

و جدير بالذكر في هذا المقام أن ننوه بصندوق التنمية الصناعية السعودي الذي تم إنشاؤه بمرسوم ملكي و الذي يحتل مكاناً هاماً لتوفيره الدعم المالي والقروض للمستثمرين في كافة القطاعات الاقتصادية بنسبة فائدة ضئيلة جداً، بالإضافة إلى مساهمته في وضع الأهداف و السياسات والإجراءات و التوصيات التي أدت إلى تطوير وتحديث وازدهار قطاع الإنتاج والتصنيع و كافة قطاعات الاقتصاد السعودي.

وفي الاحتفال بالذكرى المئوية لإنشائه، قدم الصندوق بالتعاون مع الهيئة العامة للاستثمار منحاً مالية لـ ١٦ من الشباب السعودي ممن تتراوح أعمارهم من ١٨-٣٥ سنة الذين حازت مشاريعهم الاستثمارية، من بين العديد من المشاريع المتنافسة، على ثقة و تقدير الهيئة العامة للاستثمار.

و صرح صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبد العزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني الذي تبرع بهذه المنح المالية قائلاً إن الصندوق يقدم هذه المنح المالية للمشاريع الاستثمارية المتميزة، فضلاً عن الإرشادات والنصائح التي تقدم لأصحاب هذه المشاريع في جميع مراحل تنفيذها المركز الطبي الدولي

كما ساهمت الهيئة العامة للاستثمار مؤخراً في دعم أحد المشاريع المشتركة المتميزة والفريدة في قطاع الرعاية الصحية و تجلى هذا الدعم في منح المركز الطبي الدولي بجدة "جائزة الاستثمار الأجنبي في قطاع الرعاية الصحية لعام ٢٠٠٤م "تقديراً لنجاح المركز الطبي الدولي و دوره الريادي في اجتذاب استثمار مؤسسة كليفلاند كلينك الأمريكية (CIeveIand Foundation CIinic)، إحدى أعرق المؤسسات الطبية في العالم في مجال خدمات الرعاية الصحية و التعليم و الأبحاث، حيث تعد هذه الشراكة الأولى من نوعها على مستوى السعودية في القطاع الصحي، ليس لأن كليفلاند كلينك تملك أسهماً في شركة المركز الطبي الدولي فحسب، بل ولأنها ممثلة في مجلس إدارة المركز الطبي الدولي رسمياً ولها حق التصويت في اتخاذ قرارات المجلس ويحضر رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لكليفلاند كلينك اجتماعات مجلس إدارة المركز الطبي الدولي والتي تعقد ثلاث مرات في السنة للمشاركة الفعلية في صنع القرار ودعم المركز الطبي الدولي بما يحتاج إليه من خبرات كليفلاند كلينك التراكمية لعقود طويلة.

ويعود تاريخ هذه الشراكة إلى عام ٢٠٠١م حيث أبرمت اتفاقية الشراكة بين الطرفين وتم تكوين مجلس إدارة المركز الطبي الدولي الذي يرأسه الدكتور / وليد أحمد حسن فتيحي الحاصل على البورد الأمريكي في الأمراض الباطنة والغدد الصماء والسكر والذي تلقى التدريب والتخصص في المعاهد و المراكز الطبية والمستشفيات التابعة لكلية هارفارد الطبية الأمريكية، ويضم مجلس إدارة المركز الطبي الدولي نخبة من الأطباء ورجال الأعمال المتميزين من ذوي المؤهلات والخبرات الواسعة، ويمثل مستشفى المركز الطبي الدولي والذي يتوقع أن يتم افتتاحه في نهاية العام ٢٠٠٥م نقطة تحول تاريخية ومثالاً يحتذى في تقديم الرعاية الصحية المتميزة على مستوى المنطقة.

و رسالة المركز الطبي الدولي هي "تحقيق رعاية صحية ذات نظرة شمولية لعلاج الإنسان جسداً و عقلاً وروحاً باتباع أفضل المعايير الطبية العالمية للعلاج والمعايير الربانية في المعاملة والأخلاق.

وقد ساهم الرعيل الأول من الأطباء المؤسسين للمركز الدولي في تحقيق هذا الحلم وعلى رأسهم الدكتور / وليد أحمد فتيحي الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس إدارة المركز الطبي الدولي والدكتور / وائل كعوش المدير الطبي وعضو مجلس الإدارة، حيث عملت هذه النخبة من الأطباء الإستشاريين على مدى سبعة أعوام في وضع الخطط والبرامج والسياسات والإجراءات والشراكات الكفيلة بتحقيق النجاح لهذا الصرح الطبي المتميز بدعم من الشريك الأول شركة أحمد حسنفتيحي ورئيس مجلس إدارتها الشيخ أحمد حسن فتيحي على مدى عقد من الزمن. ومن ثم مستشفى كليفلاند كلينك ونخبة منتقاه من خيرة رجال أعمال وشركات دول مجلس التعاون.

يُدشّن الافتتاح الأولي له خلال عام 2010

تحالف عقاري سعودي - كويتي يستثمر 3.4 بليون درهم في «دبي لاند»

الرياض / وكالات :

أعلن تحالف عقاري سعودي - كويتي يضم كلاً من مجموعة الحكير السعودية ومجموعة الرزيحان الكويتية إطلاق مشروع مملكة الصحراء في (دبي لاند) باستثمار يصل إلى ٣،٤ بليون درهم.

وأوضح نائب رئيس مجلس الإدارة سامي عبدالمحسن الحكير أن المشروع الذي يتوقع ان يدشن الافتتاح الاولي له خلال عام ٢٠١٠ يتكون من مركز تجاري على الطراز العربي المحاكي للأساطير القديمة وحي سكني يضم ٥٠٠ وحدة سكنية وعدد ٥ فنادق موزعة على أنحاء المشروع ومدينة ترفيهية على مساحة ٤٠ ألف متر مربع مغطاة بالكامل تحت مسمى المدن العربية المفقودة، اما المركز التجاري فيضم مطاعم وسينماء ومراكز للمؤتمرات ومسرحاً ومواقف للسيارات.

وأضاف أن المشروع يتميز بإبداع يخلط الماضي العربي برؤية عصرية خاصة، ويتجسد ذلك في اكثر الفنادق المكونة من: فندق حدائق الصحراء المعلقة وفندق قرية الصحراء العربية وفندق قصر الصحراء وشقق فندقية وفندق واحة حدائق سبأ.

وأوضح الحكير ان المخططات الأولية للمشروع في مراحلها الأخيرة متوقعاً البدء في البنى التحتية له خلال الأشهر القليلة المقبلة وان المشروع المقام على مساحة تزيد على ٥٠٠ الف متر مربع يضم عدداً من المنشآت السكنية والترفيهية.

من جهته، قال مدير مكتب رئيس مجلس الإدارة في مجموعة الحكير خالد العلي ان شركة الحكير تضم عدداً من القطاعات الفندقية والصناعية والترفيه في عدد من مناطق المملكة والخليج والدول العربية، وهناك تحالفات مقبلة مع مجموعات عربية مع مجموعة الحكير السعودية، الى ذلك، أنهت شركة عبدالمحسن الحكير للسياحة والتنمية إجراءات تأسيس شركة جديدة في المملكة الأردنية الهاشمية تختص بإنشاء وتشغيل وإدارة وصيانة مدن الألعاب الترفيهية.

وذكر مدير إدارة التسويق والمبيعات تيسير الكريم أن تأسيس الشركة الأردنية السعودية لمراكز الترفيه جاء بعد دراسة مؤشرات النمو في الاقتصاد الأردني خلال السنوات الأخيرة، إذ اتجهت الحكومة الأردنية إلى اعتماد القطاع الخاص شريكاً في التنمية كما أنها تبذل المزيد من الجهود لتوفير المناخ الاستثماري الآمن لرجال الأعمال.

وأوضح أن الهدف من تأسيس الشركة الجديدة هو تلبية الطلب المتنامي على الخدمات الترفيهية في المملكة الأردنية الهاشمية، في ظل ما تتمتع به شركة الحكير من خبرة كبيرة تمتد لأكثر من أربعة عقود ما جعلها تتبوأ مكان الريادة والصدارة في مجال تقديم الخدمات الترفيهية والسياحية في المملكة العربية السعودية.

أخبار متفرقة

العطية: قمة الدوحة ستشهد إقرار السوق الخليجية المشتركة

الدوحة / وكالات:

قال السيد عبد الرحمن بن حمد العطية، الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي، إن قمة التعاون الثامنة والعشرين، التي ستعقد في الدوحة في الأسبوع الأول من ديسمبر المقبل، سوف تشهد إقرار قادة دول التعاون لإعلان قيام السوق الخليجية المشتركة بعد استكمال متطلباتها. واعتبر سعادته أن القمة ستشكل بداية مرحلة جديدة لتفعيل التكامل الاقتصادي الخليجي على أسس واقعية تهدف إلى تكريس مبدأ المواطنة الخليجية بكافة أبعادها.

وتبدأ خلال الأيام القليلة القادمة سلسلة من الاجتماعات الوزارية لقمة الدوحة، إذ من المرتقب أن ينعقد اجتماع تحضيري على مستوى وزراء خارجية التعاون، في النصف الأول من نوفمبر المقبل، والذي ستعرض عليه نتائج توصيات اجتماعات اللجان الوزارية، والتي على ضوئها سوف يتم إعداد جدول أعمال القمة.

وأعلن العطية بأن الاجتماع التحضيري، سوف ينظر في قضايا مختلفة تتعلق بالمجالات السياسية، والأمنية، والدفاعية، والاقتصادية، التي تتعلق بتعزيز مسار العمل الخليجي المشترك، والنظر في المشاريع التكاملية المستقبلية بين دول التعاون.. إضافة إلى القضايا الإقليمية الراهنة، بالإضافة إلى قضية استمرار احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث. وأوضح العطية بأن وزراء الخارجية سينظرون في بدء العمل بالاتحاد الجمركي، واستكمال متطلبات السوق الخليجية المشتركة، والبرنامج الزمني للاتحاد النقدي بالإضافة إلى موضوع الربط المائي ومشروع السكك الحديدية التي تربط بين دول التعاون، ولفت العطية إلى أن الوزراء سيتناولون كذلك موضوع التنقل بالبطاقة الذكية، ومد الحماية التأمينية لمواطني المجلس، إلى جانب استعراض القرارات، والنتائج التي توصل إليها اجتماع رؤساء الأجهزة الأمنية الخليجية فيما يتعلق بتعزيز التنسيق المشترك على صعيد مكافحة الإرهاب.

وقال العطية إن الوزاري التحضيري سيناقش نتائج دراسة الجدوى الأولية للبرنامج النووي المشترك ذي الطابع السلمي لدول مجلس التعاون، وفقا للمعايير الدولية التي أعدتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالتنسيق مع الأمانة العامة للمجلس.

الوليد بن طلال على يتبرع بـ٢٠ مليون ريال للجامعة العربية المفتوحة

الرياض / متابعة / فراس اليافعي :

قدم الأمير طلال بن عبدالعزيز آل سعود، رئيس مجلس أمناء الجامعة العربية المفتوحة برقية شكر وتقدير لرئيس مجلس إدارة مؤسسة المملكة الأمير الوليد بن طلال بن عبدالعزيز على تبرعه بمبلغ ٢٠ مليون ريال مساهمة في تنفيذ مباني الجامعة العربية المفتوحة في عدد من الدول العربية.

وقال الأمير طلال بن عبدالعزيز في برقيته: "وإننا إذ نشكر لكم هذه البادرة الكريمة التي ستمكن بإذن الله مع غيرها من المبادرات "المنتظرة" الجامعة العربية المفتوحة من استكمال مبانيها وتعميم منافعها العلمية في كافة أرجاء الوطن العربي".

وعلّق الأمير الوليد قائلاً: "إننا مسرورين بتقديم الدعم للجامعة العربية المفتوحة بشتى الطرق والوسائل لترسيخ أسس تعليمية قوية لأجيال اليوم والمستقبل".

وقام الأمير الوليد بالعديد من المبادرات لدعم التعليم والثقافة، بما في ذلك مساهماته في مساندة الجامعات التي تسعى لتقريب وجهات النظر بين الغرب والوطن العربي. ففي ٢٠٠٥، قدم سموه هبة قدرها٢٠ مليون دولار لصالح جامعة هارفاردHarvard University لتمويل مشروع تطوير برنامج الدراسات الإسلامية بالجامعة، و٢٠ مليون دولار أخرى لصالح جامعة جورج تاون Georgetown بعاصمة الولايات المتحدة واشنطن لدعم مشروع توسعة مركز التفاهم الإسلامي-المسيحي (CMCU). وفي عام ٢٠٠٤، تبرع الأمير الوليد بمبلغ ٥ مليون دولار أمريكي لصالح الجامعة الأمريكية ببيروت لتأسيس مركز للدراسات والبحوث الأمريكية، ومبلغ ١٠ مليون دولار للجامعة الأمريكية بالقاهرة لتمويل إنشاء مبنى للدراسات الإنسانية والعلوم الاجتماعية بالحرم الجامعي، وتأسيس وتشغيل مركز للدراسات والبحوث الأمريكية. وفي عام ٢٠٠٣، قدم

الأمير الوليد هبه قدرها مليون يورو لمعهد الدراسات العربية والإسلامية بجامعة إكزتر Exeter البريطانية.